



FULL PAPER

Analysis of the Role of the Digital Economy in some Indicators of Sustainable Development in the Iraqi Economy

Abstract:

The goal of sustainable development is to meet current demands without compromising the ability of future generations to meet their demands. In order to achieve sustainable growth, social justice and environmental conservation, sustainable development aims to strike a balance between its economic, social and environmental components. Sustainable development can be achieved through the digital economy and its positives represented by expanding the economy and creating new industries and sectors such as renewable energy, agriculture, manufacturing, and others. The research used an analytical strategy for this purpose to achieve its specific goals, analyze the study hypotheses and conduct an economic analysis of the research variables using economic indicators to achieve the main goal mentioned above as well as the sub-tasks that emerged from it. The research reached a number of results arising from examining the indicators of sustainable development in Iraq across all sectors, as these indicators were within safe and advanced limits in 2019, then declined sharply during the year of the Corona pandemic (2020) and then began to rise again in 2021, indicating that the economy has achieved sustainability during the research period. These results prompted the study to present a number of recommendations that enhance the research objectives, including the need to benefit from the experiences of the UAE, Saudi Arabia and other advanced Arab countries in this vital field to diversify income, as they are advanced Arab countries, given that other Arab countries, including Iraq, suffer greatly from this aspect due to their dependence on the sole rent income resulting from oil, which leads to sustainable development.

Keywords: Digital economy, sustainable development, Iraqi economy, economic development.

Prepared by

***A.Prof.Dr.Ahmed Muhammad Jassim
College of Administration & Economics
Department of Economics
University of Fallujah
dr.ahmedmohammedj@uofallujah.edu.iq***

المستخلص

إن هدف التنمية المستدامة هو تلبية المطالب الحالية من دون تعريض قدرة الأجيال القادمة على تلبية مطالبها للخطر، ومن أجل تحقيق النمو المستدام والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة، تهدف التنمية المستدامة إلى إيجاد التوازن بين مكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الرقمي وإيجابياته المتمثلة بتوسيع الاقتصاد وخلق صناعات وقطاعات جديدة مثل الطاقة المتجددة والزراعة والتصنيع وغيرها. وقد استخدم البحث استراتيجية تحليلية لهذا الغرض للوصول الى اهدافه المحددة ، وتحليل فرضيات الدراسة وإجراء تحليل اقتصادي لمتغيرات البحث باستخدام المؤشرات الاقتصادية لغرض تحقيق الهدف الرئيس المذكور أعلاه وكذلك المهام الفرعية التي انبثقت عنه. وتوصل البحث إلى عدد من النتائج النابعة من فحص مؤشرات التنمية المستدامة في العراق عبر جميع القطاعات، إذ كانت هذه المؤشرات ضمن حدود آمنة ومتقدمة في عام 2019، بعدها انخفضت بشكل حاد خلال عام جائحة كورونا (2020) ثم بدأت في الارتفاع مرة أخرى في عام 2021، مما يشير إلى أن الاقتصاد قد حقق الاستدامة خلال فترة البحث. وقد دفعت هذه النتائج الدراسة إلى تقديم عدد من التوصيات التي تعزز أهداف البحث، منها ضرورة الاستفادة من تجارب الإمارات والسعودية وغيرها من الدول العربية المتطورة في هذا المجال الحيوي لتنويع الدخل باعتبارهما من الدول العربية المتقدمة ، نظراً لأن دولاً عربية أخرى، ومنها العراق، تعاني كثيراً من هذا الجانب بسبب اعتمادها على الدخل الريعي الوحيد الناتج عن النفط وبما يقود الى التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي ، التنمية المستدامة ، الاقتصاد العراقي ، التنمية الاقتصادية .

منهجية البحث

أولاً. أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أهمية الموضوع ذاته المتعلق بدراسة الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي واستشراف المستقبل لهذا الاقتصاد لتحديد مديات تطوره وافاق تنميته ، فقد أدت التنمية المستدامة الى زيادة التأثيرات الفاعلة في الأنشطة السياسية والقطاعات الاقتصادية على المستوى العام للبلاد.

ثانياً. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. تحليل الجوانب الفلسفية والعملية للاقتصاد الرقمي وللتنمية المستدامة ، وكذلك الصعوبات والمخاطر التي تنطوي عليها.
2. إدراك أهمية النهوض بالاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة سواء على المستوى المؤسسي أو الفردي.
3. إبراز كيفية التأثير في القطاع الاقتصادي العراقي من خلال مؤشرات الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة.

ثالثاً: مشكلة البحث:

يمكن استخدام جوانب البحث التالية لتأطير مشكلة البحث:

1. كيف يمكن للاقتصاد الرقمي من التأثير في التنمية المستدامة وتعزيز بناء الواقع المحلي للأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في العراق ؟
2. إلى أي مدى يؤثر الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة على الاقتصاد العراقي حالياً ومستقبلاً؟
3. هل من الممكن زيادة مستوى نشاط الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي مستقبلاً؟

رابعاً. فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها إن الاقتصاد الرقمي له دور في التنمية المستدامة، ويكون هذا الدور ايجابياً ومؤثراً في الاقتصاد العراقي حالياً ومستقبلاً.

خامساً. منهج البحث:

إعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال اتباعه اسلوب المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة وتحليل الدراسات والمقالات والأبحاث التي تتعرض للاقتصاد الرقمي والى التنمية المستدامة في العراق , لمعرفة تأثير العلاقة بين مؤشرات التنمية المستدامة والقطاع الانتاجي المحلي.

سادساً: حدود الدراسة

1. الحدود الزمانية للبحث: المدة ما بين 2019 - 2021.
2. الحدود المكانية للبحث: وتشمل عينة الدراسة المتمثلة بالاقتصاد العراقي .

الإطار النظري للبحث

أولاً: الخلفية النظرية للاقتصاد الرقمي:

- ماهية الاقتصاد الرقمي

أطلق على الاقتصاد الرقمي المتطور عدة مسميات، بما في ذلك (اقتصاد الذكاء، والاقتصاد الإلكتروني، واقتصاد الكمبيوتر، واقتصاد الإنترنت، والاقتصاد القائم على المعرفة). ويعتمد الاقتصاد الرقمي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنشطته الاقتصادية، مما يسمح بالاتصال المباشر بين الأفراد والمنظمات والقطاعات الاقتصادية المختلفة عبر الإنترنت. الأيكونوميست (النجار، 2007: 23-24). وإن الاقتصاد الرقمي هو في الأساس ذلك الجزء من إنتاج الاقتصاد الذي يأتي من الشركات التي تنشئ سلعةً وخدمات رقمية أو من التقنيات الرقمية. وقد يُنظر إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية لإدماج جميع العمليات الاقتصادية على أنه جزء من "الاقتصاد الرقمي" (UNCTAD, 2019: 5). ومن أجل تحقيق الشفافية والسرعة في عمليات التبادل والإنتاج لجميع المؤشرات الاقتصادية التي تنظم النشاط الاقتصادي، فإنه يحدد أيضًا إدخال التقنيات الرقمية في العمليات الاقتصادية التي تزيد الإنتاج وتطور خدمات ومنتجات وسلع جديدة من خلال التنسيق والتفاعل والتكامل المترامن بين الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من ناحية والأنشطة والقطاعات الاقتصادية الإقليمية والدولية من ناحية أخرى (نما، 2019: 106).

- مكونات الاقتصاد الرقمي:

التجارة الإلكترونية والاعمال الإلكترونية هما المكونان الأساسيان للقطاع الإلكتروني، ومنهما تفرز الأجزاء الأخرى من الاقتصاد الرقمي (وزارة الصناعة اللبنانية، 2017: 23-24).

الأعمال الرقمية أو الإلكترونية - يُعرف الانتقال من الأداء التقليدي إلى الأداء الإلكتروني باسم "الأعمال التجارية الإلكترونية"، والتي تشمل (ROGERS, 2016, 44):

أ. الإدارة الإلكترونية هي ممارسة المهام الإدارية والواجبات الإدارية من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات واستخدام الأجهزة الإلكترونية وخاصة أجهزة الكمبيوتر (فهد، 2006، 12).

ب. الإدارة الداخلية: يشير هذا إلى جميع جوانب كيفية تنفيذ المسؤوليات والعمليات الإدارية داخل منظمة أو شركة.

ج. في كلتا الحالتين، تتضمن الإدارة الخارجية تنفيذ والإشراف على الخدمات الخارجية لشركة أو مؤسسة.

د. الأرشفة الإلكترونية: هي عملية حفظ الأعمال والمستندات على أجهزة الكمبيوتر والأقراص المدمجة وأجهزة التخزين الأخرى باستخدام أنظمة وبرامج الأرشفة الإلكترونية.

هـ. خدمات إلكترونية: هي تقديم الخدمات على مدار الساعة وتنفيذها إلكترونياً، بما في ذلك الحكومة الإلكترونية والخدمات المصرفية (سمية، 2014، 58).

و. التجارة الإلكترونية: التجارة الإلكترونية هي إدارة وتسيير الأنشطة الاقتصادية التي تنطوي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائط الإلكترونية وتقنيات تبادل السلع والخدمات والمعلومات عبر الشبكات الإلكترونية أو الرقمية بين الأطراف في الأنشطة الاقتصادية.

ز. الاستهلاك الإلكتروني وهو الحصول على السلع والخدمات وتسليمها عبر وسائل الإعلام والوسائط الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ح. البيع الإلكتروني: هذه هي ممارسة المنتجين والموردين الذين يعرضون سلعهم ومنتجاتهم عبر الإنترنت بقصد إجراء مبيعات مباشرة للعملاء من خلال القنوات الإلكترونية.

ط. التسويق والإعلان الإلكتروني إن أي استخدام خدمات الرسائل القصيرة على أجهزة الاتصالات المحمولة بالإضافة إلى عرض الرسائل الإلكترونية وترويجها وإحالتها واستخدامها عبر الإنترنت على المواقع الإلكترونية للمؤسسات أو الشركات وكذلك مواقع الويب الأخرى مكرسة للإعلان. (دون , 2001 , 34-36)

- متطلبات الاقتصاد الرقمي

فيما يلي العوامل التي يجب توفيرها من أجل بناء اقتصاد رقمي قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، مع اعتبار ما يلي أهم هذه الجوانب: (Wissam, 2015, 102) (104) , (اخلاص , 2007 :123):

1. تنمية المهارات التنظيمية ومواكبة الأحداث الخارجية باستخدام الإنترنت وشبكات الاتصال. بالإضافة إلى ذلك ، فإنه يمكن المؤسسات من الاستفادة من أهم مزايا الاقتصاد الرقمي ، وهي إزالة جميع القيود الجغرافية والزمنية التي تعيق نمو السوق. وهذا يضمن اكتساب مزايا المرونة كأساس لاكتساب ميزة تنافسية.

2. ضرورة قيام الدولة بسن فوانين وتشريعات تضمن حقوق المتعاملين في ظل الاقتصاد الرقمي ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالدول النامية التي تفنقر إلى مثل هذه التشريعات ، إذ إن التعامل الإلكتروني يثير مخاوف التجار من الاحتيال والسرقة. وقد تتعرض له ، مما يضعف رغبة العديد من العملاء في استخدام هذه الطريقة التسويقية.

3. ضرورة تعاون الكيانات العامة (القطاع العام ممثلاً بالحكومة) والخاصة (القطاع الخاص) كطرف ثالث لضمان أمن المعاملات التي تتم في ظل الاقتصاد الرقمي ، وهذا يعني إن كل تاجر هو طرف ثالث موثوق به ، مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات الثقافية ومستوى الوعي بوجود مثل هذه المؤسسات ، إذ تعبر الدول المتقدمة هذه الفجوة ، ويتم النظر في العنصر.

4. مطالبة الحكومات بتبني مثل هذه الإجراءات ، وتوفير كافة التسهيلات اللازمة لتلبية احتياجات المنظمات وتعزيزها. فالمجتمع المبني على امتلاك زمام المعرفة وعلى المساهمة في خلقها وتطويرها ، يكون مؤهلاً أكبر من غيره في التقدم المعلوماتي والتكنولوجي ودخول عالم العولمة من أبوابها ، وعلى كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية (الشمري , 2008 : 14).

ثانياً: الخلفية النظرية للتنمية المستدامة:

- مفهوم التنمية المستدامة:

ان الفكرة الاقتصادية للتنمية المستدامة ، هي تلبية المطالب الحالية من دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة (Ghoneim ، 25: 2010). ومن منظور استغلالها للموارد الطبيعية والسعي لتحقيق السلام الاجتماعي في المجتمع ، وصفها البعض بأنها عملية تراكمية واقعية لها القدرة على الاستقرار والاستمرار والتواصل. اي ان التنمية المستدامة تراعي الجوانب البشرية والبيئية والتنمية ، وهي عملية شاملة تتعامل مع مختلف جوانب ومكونات الحياة الاجتماعية ، على أساس شامل ، والتخطيط للجوانب الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للمجتمع ، وأن يكون هدفه رفع المستوى المعيشي للأفراد من دون التعارض مع البيئة. ووفقاً للجنة العالمية ، يتم تعريف التنمية المستدامة على أنها تلبية متطلبات المجتمع اليوم من دون المساس بالقدرة على تلبية مطالب الأجيال القادمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان الخاصة بهم. ومن خلال تحديد التكتيكات والسياسات والمساعدة من أجل تنمية صديقة للبيئة ومستدامة (United Nations ، 2001: 1).

- أهمية التنمية المستدامة

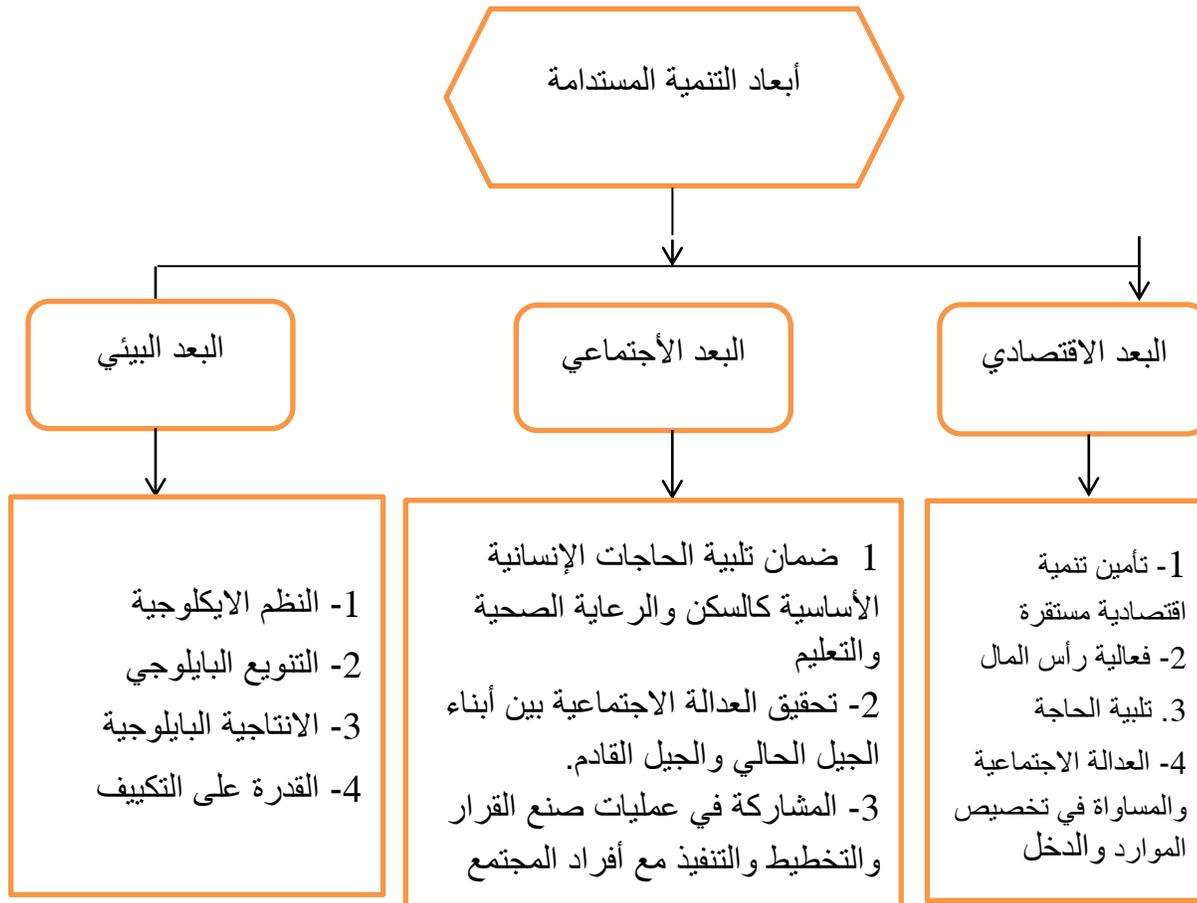
من أجل ضمان وجود الإنسان والحفاظ عليه في حياة كريمة ، وكذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية ، ورفع مستوى الدخل القومي ، وتحسين التحصيل العلمي ، وتوفير رأس المال ، ورفع مستويات المعيشة بشكل عام ، إذ تعمل التنمية المستدامة كحلقة وصل بين الأجيال الحالية والمستقبلية (Abu Al-Nasr ، 90-91: 2017). اي إنه يلبي المتطلبات الحالية من دون المساس بقدرات الأجيال القادمة. لذلك فهو نمو اقتصادي واجتماعي متناسق ومتوازن ويهتم برفع مستوى المعيشة مع الحفاظ على أنظمة دعم الحياة. وفيما يلي توضيح لأهمية التنمية المستدامة: (Al-Najjar ، 2017: 15).

- زيادة قدرة البلاد على توفير حياة جيدة لجميع الطبقات الاجتماعية بما من شأنه أن يساعد في الاستخدام الواعي والمنطقي للموارد الطبيعية.
- زيادة فهم الناس وإحساسهم بالمسؤولية تجاه الاهتمامات البيئية ، وضبط التفاعل بين المتغيرات البيئية والأنشطة البشرية ، وتعزيز أمنهم البيئي.
- التأكد من أن استخدام الموارد الطبيعية يكون بشكل علمي ودقيق من خلال تضمين التخطيط البيئي في كل مستوى من عملية تخطيط التنمية.

- جمع البيانات الأساسية الكافية والبيانات الدقيقة عن السمات البيئية ، وكذلك ربط أحدث التقنيات لخدمة الأهداف المجتمعية ، للسماح بالتخطيط التنموي السليم والشامل.
- توعية الجماهير وتبنيهم على الصعوبات في تأمين انخراطهم في الحفاظ على البيئة.
- الاهتمام بالنظم الاقتصادية لأنها قد تكون معرضة للخطر مثل نضوب أو تلوث إمدادات المياه أو تصحر المناطق الزراعية.

- أبعاد التنمية المستدامة

من أجل تلبية متطلبات الأجيال الحالية والمستقبلية وكذلك لتحقيق التوازن بين الحفاظ على البيئة والنمو الاقتصادي ، تشمل التنمية المستدامة العديد من الجوانب المختلفة ، بما في ذلك الإدارة المسؤولة عن الموارد الطبيعية. إذ تحاول التنمية المستدامة تحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن بين هذه الأبعاد الأربعة - الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية - بدلاً من التركيز فقط على الوعي البيئي. كما ان هناك عناصر فنية وسياسية إضافية إلى هذه المعايير: (Ali ، 2015: 124).



الشكل (1): ابعاد التنمية المستدامة

المصدر: (Salehi, Saleh, 2008, Comprehensive Sustainable Development and Efficient Use of Petroleum Resources in Algeria, Part One, Sixth Axis, International Forum for Sustainable (Development and Efficient Use of Available Resources, Setif, Algeria, pg. 68

وخلال المدة التي اعقبت 2000م صعوداً حتى عامنا الحالي، التزمت 189 دولة بتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة , وقد كانت اولى الخطوات هي معالجة الفقر والقضاء عليه على الصعيدين المحلي والعالمي، ومن ثم تحقيق أهدافها المحددة بدءاً من عام 2015م.

الجانب التحليلي للبحث

2-2-1-1 التوظيف

يكون لمجال الاتصالات اهمية كبيرة في مجال التوظيف ، ويستعرض الجدول (1) اجمالي خطوط الهاتف النقال واللاسلكي حسب محافظات البلاد لعام (2020).

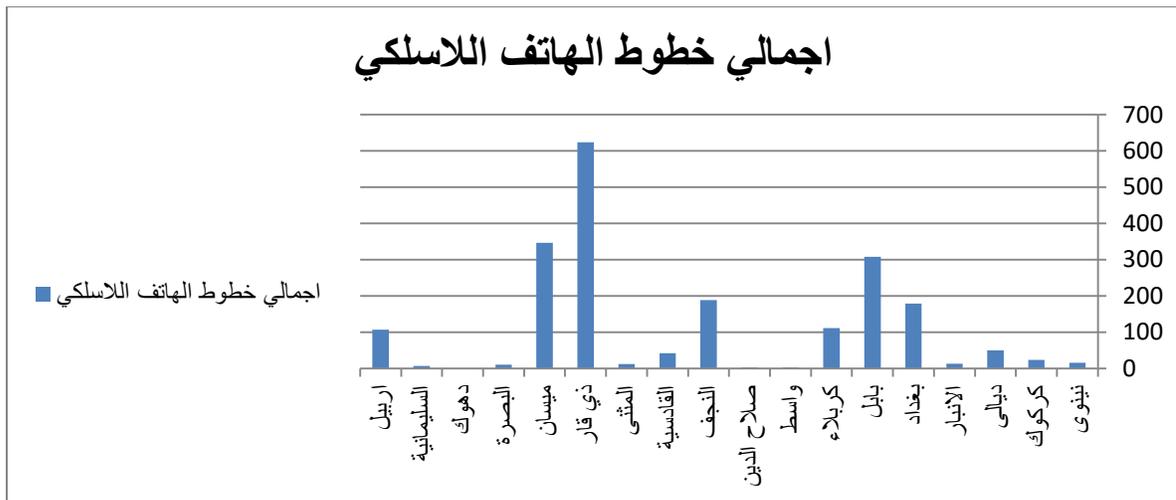
جدول(1): اجمالي خطوط الهاتف النقال واللاسلكي في محافظات العراق لعام (2020)

المحافظة	زين, اسيا سيل, كورك	اجمالي خطوط الهاتف اللاسلكي
نينوى	2.826.608	15.562
كركوك	1.429.766	23.612
ديالى	1.466.578	49.365
الانبار	1.888.519	12.980
بغداد	9.042.165	178.407
بابل	1.863.389	307.819
كربلاء	1.458.040	111.552
واسط	1.318.651	2.496
صلاح الدين	1.291.235	1.860
النجف	1.818.440	188.444
القادسية	1.123.340	41.721
المتن	773.306	11.951
ذي قار	1.896.007	624

346	842.894	ميسان
9.761	2.619.665	البصرة
		محافظات إقليم كردستان
-	1.953.696	دهوك
6.836	2.458.704	السليمانية
107	3.600.122	أربيل
963.443	39.671.125	المجموع

المصدر: هيئة الاعلام والاتصالات

والشكل يوضح اجمالي خطوط الهاتف النقال واللاسلكي بحسب المحافظات خلال عام (2020):



الشكل (1): يوضح اجمالي خطوط الهاتف النقال واللاسلكي بحسب المحافظات خلال عام (2020)

المصدر: من اعداد الباحث على وفق بيانات الجدول السابق

ومن الجدول (1) والشكل (1) نلاحظ إن محافظات بغداد قد جاءت بالمستوى الأول وبعدها خطوط بلغت (9.042.389) تليها البصرة وبعدها (2.619.665) أما في محافظات إقليم كردستان جاءت اربيل بالمستوى الأول وبعدها خطوط (3.600.122) ثم السليمانية (2.458.704) ومن هنا يمكن القول بأن القطاع الخاص كان له الدور الأساس والمحوري في تنمية قطاع الاتصالات، أما القطاع العام فلا يمكن إن يشكل أي جزء ملموس منه.

2-2-1-4 تحليل الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة في القطاع الصحي

يلعب القطاع الخاص والعام دورا كبيرا في التنمية المستدامة للقطاع الصحي وبمختلف مجالاته وتخصصاته، ويتضمن الجدول (2) اعداد المختبرات الطبية والصيديات الخاصة حسب المحافظات خلال المدة المشمولة بالبحث:

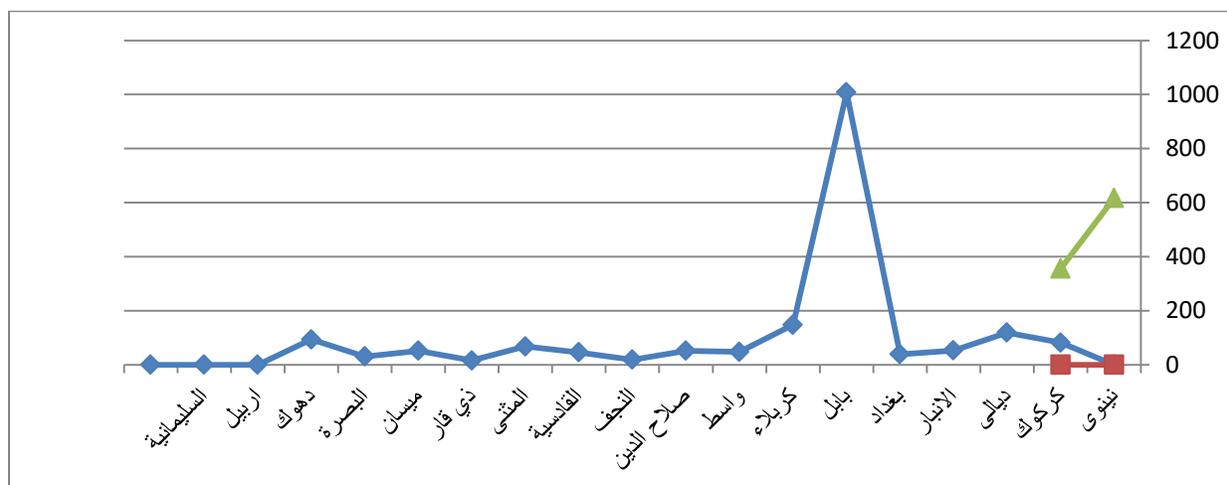
جدول (2): اعداد المختبرات الطبية والصيديات الخاصة حسب المحافظات خلال المدة المشمولة بالبحث

المحافظة	عدد الصيدليات لعام 2019	عدد المختبرات	عدد الصيدليات لعام 2020
نينوى	701	82	797
كركوك	394	119	383
ديالى	384	53	486
الانبار	297	39	409
بغداد	3524	1008	1561
بابل	695	148	757
كربلاء	541	48	550
واسط	337	52	392
صلاح الدين	379	19	489
النجف	635	46	665
القادسية	339	68	313
المتنى	206	16	208
ذي قار	406	52	434
ميسان	231	31	243
البصرة	633	94	729
دهوك	219	na	219
اربيل	617	na	617

356	na	356	السليمانية
9608	1876	10894	المجموع

المصدر: وزارة الصحة

ويوضح الشكل (2) اعداد المختبرات الطبية والصيدليات الخاصة حسب المحافظات خلال المدة المشمولة بالبحث:



الشكل (2): اعداد المختبرات الطبية والصيدليات الخاصة حسب المحافظات خلال المدة المشمولة بالبحث

المصدر: من إعداد الباحث على وفق بيانات الجدول السابق

ونلاحظ من الجدول (2) والشكل (2) إن القطاع الخاص في المجال الصحي كان له دورا مميزا في التنمية المستدامة في هذا القطاع , إذ بلغت عدد الصيدليات (9608) وعدد المختبرات (1876) في عموم البلاد , فيما يجسد الدور الحقيقي للقطاع الخاص في مجال القطاع الصحي ومن ثم فيكون له دور فعال ومؤثر لا يقل عن القطاع العام كثيرا .

2-2-1-5 تحليل الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة لقطاع التعليم

يستعرض الجدول (3) عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية وإعداد أعضاء الهيئة التعليمية (الأهلية) حسب المحافظة للعام الدراسي 2019-2020:

جدول (3): عدد التلاميذ في المدارس الاهلية حسب المحافظة للعام الدراسي 2020-2019

عدد اعضاء الهيئة التعليمية			عدد التلاميذ الموجودين			عدد التلاميذ المقبولين			المحافظة
مجموع	إناث	ذكور	مجموع	بنات	بنين	مجموع	بنات	بنين	
936	790	146	9828	3638	6190	2248	847	1401	نينوى
565	461	104	5665	2443	3222	1276	555	721	كركوك
414	367	47	5330	1665	3665	1147	365	782	ديالى
417	330	87	4910	1685	3225	1218	419	799	الأنبار
7125	6622	503	83143	31026	52117	19633	7482	12151	بغداد
980	847	133	11790	3896	7894	2673	926	1747	بابل
1178	946	232	15480	5663	9817	3595	1327	2268	كربلاء
416	322	94	4441	1380	3061	1143	356	787	واسط
300	224	76	4019	1409	2610	963	348	615	صلاح الدين
2103	1814	289	28716	9413	19303	6713	2307	4406	النجف
714	540	174	7164	2301	4863	1693	558	1135	القادسية
354	307	47	8508	4529	3979	1282	418	864	المتن
1276	831	445	16073	5190	10883	3881	1382	2499	ذي قار
173	87	86	1796	502	1294	551	162	389	ميسان
2094	1838	256	55508	18717	36791	11976	4321	7655	البصرة
									محافظات إقليم كردستان
-	-	-	-	-	-	-	-	-	دهوك
-	-	-	-	-	-	-	-	-	السليمانية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	أربيل
19045	16326	2719	262371	93457	168914	59992	21773	38219	المجموع

وعلى مستوى التعليم الثانوي، كان للقطاع الخاص دورا اساسيا في هذا المجال وكما يستعرضها الجدول

(4):

جدول (4): عدد المدارس في مرحلة التعليم الثانوي وعدد الطلبة الموجودين واعضاء الهيئة التدريسية (الاهلية)
حسب المحافظات للسنة الدراسية 2019-2020

عدد اعضاء الهيئة التدريسية			عدد الطلبة الموجودين			عدد المدارس				المحافظة
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	مختلطة	إناث	ذكور	
852	387	465	5586	2100	3486	52	1	22	29	نينوى
584	228	356	5133	1986	3147	39	0	14	25	كركوك
288	161	127	1903	544	1359	28	4	7	17	ديالى
305	155	150	2247	1026	1221	45	0	19	26	الانبار
5403	3282	2121	39906	13765	26141	355	3	126	226	بغداد
901	407	494	6419	2197	4222	47	0	18	29	بابل
640	332	308	5525	2159	3366	35	0	14	21	كربلاء
475	181	294	3196	1776	1420	28	0	15	13	واسط
479	164	315	4370	1631	2739	38	1	15	22	صلاح الدين
1344	317	1027	18072	7647	10425	75	0	29	46	النجف
1046	309	737	5418	1815	3603	61	3	24	34	القادسية
278	58	220	3846	1316	2530	21	0	8	13	المتن
2046	436	1610	15474	7437	8037	133	0	60	73	ذي قار
229	75	154	1800	706	1094	16	0	7	9	ميسان
2312	766	1546	32504	10622	21882	281	0	87	194	البصرة
										اقليم كردستان
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	دهوك
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	اربيل
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	السليمانية
17182	7258	9924	151399	56727	94672	1254	12	465	777	المجموع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. التنمية المستدامة هي التي تراعي الجوانب البشرية والبيئية والتنموية ، أي إنها عملية شاملة تتعامل مع مختلف جوانب ومكونات الحياة الاجتماعية ، على أساس شامل. من حيث التخطيط للجوانب الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للمجتمع ، هدفها رفع المستوى المعيشي للأفراد من دون التعارض مع متغيرات البيئة الحاكمة.
2. من خلال تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في البلاد ولجميع القطاعات من دون استثناء ، تبين إن هذه المؤشرات في حدود آمنة ومتقدمة في عام 2019 ، الا إنها تراجعت وبشكل ملحوظ في عام الجائحة (2020) ثم عاودت الارتفاع بدءاً من عام 2021 ، مما يشير إلى إن الاقتصاد في الدول المشمولة بالبحث قد حقق الاستدامة خلال الفترة التي يغطيها البحث.
3. اتضح من خلال الجانب التحليلي للبحث وجود تأثير واسع وقوي للاقتصاد الرقمي في التنمية الاقتصادية المستدامة ولجميع القطاعات الاقتصادية ومن دون استثناء.
4. ان الركود الاقتصادي العالمي بسبب جائحة كورونا يختلف عن الأزمات الاقتصادية العالمية السابقة وأكبرها شدة وتعقيداً، ففي ظل أزمة الكساد الكبير والأزمة المالية العالمية، استغرق حدوث الركود ثلاث سنوات حتى تتدهور المؤشرات الاقتصادية، بينما في ظل الأزمة الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا استغرق الأمر ثلاث أسابيع فقط.
5. إن مؤشر الابتكار في العراق وجميع مؤشرات الاقتصاد الرقمي الأخرى ، بلغت أعلى مستوياتها في عام 2019 حيث وصلت الى (0.51) وبمعدل نمو سنوي (18.0). ثم تراجعت في عام 2020 ، حيث صنف العراق بأنه خارج تصنيف البلدان الأكبر ابتكاراً في العالم لعام 2020 بسبب جائحة كورونا وتدهور اسعار النفط مما ترتب عليه انخفاض الإنفاق على الاقتصاد الرقمي.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الاخرى من خلال تعظيم حجم الإيرادات من تكنولوجيا الاقتصاد المختلفة وبما يقود الى التنمية المستدامة.

2. يمكن الاستفادة من جوانب التنمية البشرية من تجارب الدول المتقدمة ولا سيما العربية منها , إذ إنها أحتلت الترتيب (49) بحسب ترتيب دليل التنمية البشرية وعلى مستوى العالم وهذا ما يعكس مؤشر ممتاز مما يجعلها إنموذجاً يحتذى به في هذا المجال.

3. يمكن الاستفادة من تجارب الدول العربية الاخرى في هذا المجال لما حققته من مستويات متقدمة , فعلى مستوى التعليم الأولي , فقد تميزت الإمارات بانها في المستوى (72) على مستوى العالم لجودة التعليم كل ذلك يجعلها تجربة عربية فريدة تستحق الاقتداء بها والاستفادة منها من خلال استنساخ هذه التجربة وتطبيقها في البلاد وتنمية اقتصاده.

4. ضرورة الاستفادة من تجارب الدول العربية في هذا المجال الحيوي المتعلق بتنوع مصادر الدخل ولاسيما إن العراق يعاني الكثير من هذا الجانب لاعتماده على الدخل الريعي الاحادي الناجم عن النفط وبما يقود الى التنمية المستدامة.

5. يمكن الاستفادة من تجارب الدول العربية في مجال التوظيف وعلى مستوى جميع محافظات العراق , إذ إنها تولي اهتماما كبيرا لرأس المال البشري وتعمل على توفير فرص عمل له، وقد ابتكرت أساليب وادوات غير تقليدية لجذب الكفاءات البشرية من خلال استغلال هذه التكنولوجيا بالشكل الامثل وبما تحويه من مواقع واتصالات ذكية للوصول الى أكبر شريحة من المواهب والكفاءات والمهارات.

6. يمكن للعراق الاستفادة من التجربة السعودية في تطوير قطاع الاتصالات وتطويره وديمومته , إذ وضعت الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة عام 2020 مشروع لتطوير هذا القطاع من خلال خطة استراتيجية، وتم تحديد التحديات الجديدة للاتصالات وتقنية المعلومات والتي ستمضي معالجتها خلال الخمس سنوات القادمة .

المصادر والمراجع:
- المصادر العربية:

1. إخلاص النجار , الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- جامعة البصرة : 2007.
2. أمين، حافظ عبد الأمير ، 2012، التحديات البيئية وانعكاساتها على مسار التنمية المستدامة في العراق للمدة (2010-2019) دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد.
3. جاد الرب ، حسام الدين ، معجم مصطلحات التنمية البشرية ، ط1، روافد للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر 2011.
4. حنان عبد الخضر هاشم، 2011، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: إرث الماضي وضرورات المستقبل، مركز دراسات الكوفة، العدد 21.
5. الدوري، نور كهلان علي عبدالرزاق، 2020، دور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في بلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق دراسة استشرافية، رسالة ماجستير، جامعة تكريت.
6. الدويبي، عبدالسلام، 2004، المعلوماتية واقتصاديات المجتمعات المعاصرة ومواردها البشرية، المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق، العدد الأول.
7. المشهداني، حنين رضوان عبدالقادر، 2021، الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم و دوره في تحقيق التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2019)، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار.
8. النجار، فريد، 2007 ، الاقتصاد الرقمي :الإنترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الإلكترونية، الدار الجامعية، الاسكندرية.
9. هاشم الشمري، ناديا الليثي، "الاقتصاد المعرفي"، الطبعة الأولى، دار الصفاء، للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
10. هدى زوير مخلف، الاقتصاد المعرفي والتنمية البشرية (إطار ودراسة مقارنة في بلدان عربية مختارة) اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، 2009، ص 20.

- المصادر الاجنبية:

11. Abu Al-Nasr, Medhat, Muhammad, Yasmine Medhat (2017), **Sustainable development, its content, dimensions, indicators**, Arab Group for Training and Publishing, first edition, Cairo, Egypt.

12.Ali, Amna Hussein Siri, (2015), *The General Framework for Sustainable Development Indicators (Methods of Measurement and Evaluation)*, Planner and Development Journal, Urban and Regional Planning Center for Postgraduate Studies, University of Baghdad, Issue 32.

13.Al-Najjar, Alia Suhail Najm, (2017), *Sustainable development and environmental pollution in Iraq, problems and solutions*, Al-Kut University College Journal, Volume One, Issue 4.

14.Ghoneim, Othman Muhammad Abu Zant, Magda, (2010), **sustainable development, its philosophy, planning methods and measurement tools**, first edition, Dar Safaa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

15.Hanan Abdul Khader Hashem,(2011), **The reality and requirements of sustainable development in Iraq: the legacy of the past and the necessities of the future**, Kufa Studies Center, No. 21.

16.[https:// www.kv.ac/about/1](https://www.kv.ac/about/1)

17.**Human Development Report** (2021), United Nations Development Program

18.**Human Development Report, World Economic Forum**, September 13, 2020.

19.Jad Al-Rub, Hossam El-Din,(2011) .**Lexicon of Human Development Terms**, 1st Edition, Rawafed for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt 2011.

20.Kabbaui, N. and E. Kathari, (2005), **youth Employment in the mena Region: A situational Assessment**, sp Discssion paper no. o5 34. The World Bank available on Internet atl <http://www.worldbank.org/mdf>

21.Nations Conference On Trade And Development (UNCTAD), (2019), **Digital Economy Report**. United Nation, New York ,2020, E-Government Survery For

22.Salehi, Saleh, (2008), **Comprehensive Sustainable Development and Efficient Use of Petroleum Resources in Algeria, Part One**, Sixth Axis, International Forum for Sustainable Development and Efficient Use of Available Resources, Setif, Algeria.

23.United Nations Economic Commission Subregional Development Center for North Africa, (2001), **Development and use of applicable indicators in relation to food security and sustainable development**, Morocco